الأمم المتحدة S/2017/503

مجلس الأمن

Distr.: General
14 June 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليّ موافاته، كل ٩٠ يوما، بتقرير عن تنفيذ القرار. ويُقدِّم التقرير لمحة عن آخر التطورات وتحليلاً للنزاع والوضع السياسي وبيئة العمل في دارفور، بما في ذلك التحديات الرئيسية التي اعترضت تنفيذ الولاية بفعالية خلال الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويعرض التقرير أيضاً ما أحرزته العملية المختلطة من تقدم في الوفاء بما سُطر لها من أهداف، ويقدم معلومات عن التطورات الحاصلة في عملية نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وعن حالة إعداد استراتيجية لخروج العملية المختلطة.

ثانيا – تطورات النزاع والحالة الأمنية

٢ – لقد ظلت الأعمال العدائية المسلحة في دارفور خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أقل حدة بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. فقد حاولت الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاقات السلام استعادة حضورها العسكري في دارفور، لكنها ظلت عاجزة عن تنفيذ عمليات متواصلة بالنظر إلى الهيمنة العسكرية لحكومة السودان. وتحسبا للصراعات التي تندلع بين القبائل في موسم الترحال، قامت حكومات الولايات والحكومات المحلية وزعماء العشائر، بدعم من العملية المختلطة، باتخاذ تدابير لمنع الصدامات والتخفيف من حدتها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى العنف مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة. بيد أن الأسباب الجذرية لهذه المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي والانتفاع من الموارد الأخرى لم تحل بعد. وقد تعرض المدنيون والمشردون داخليا لاعتداءات مادية ارتكبتها في غالب الأحيان الميليشيات المسلحة وأفراد الأمن التابعون للحكومة. وعلى الرغم من التحسن العام في الأوضاع الأمنية مقارنة بما كان عليه الأمر قبل عام، فإن عدم إحراز تقدم كبير صوب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتداعياته، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الأراضي والميليشيات المسلحة، حال دون توطيد الاستقرار في دارفور.

الرجاء إعادة استعمال الورق

القتال بين القوات التابعة لحكومة السودان والحركات المسلحة

٣ - لأول مرة منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠٠٣، لم يشهد موسم الجفاف في دارفور من المواجهات العسكرية بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة سوى مواجهة كبرى واحدة، إضافة إلى بضع مواجهات خفيفة، في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. ولم تستأنف الحكومة هذا العام حملة مكافحة التمرد ضد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، الذي فقد كثيرا من قوته، ذلك أن الحكومة أعلنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تمديد وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد لستة أشهر أخرى. واشتبك جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي مع القوات الحكومية في شمال وشرق دارفور.

٤ - وظل جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة السودانية حاضرين في ليبيا والسودان، كما ظلا يشاركان في النزاعات الدائرة هناك، وذلك بعد الخسائر العسكرية التي منيا بها على يد قوات حكومة السودان في دارفور في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، حسبما ورد في تقرير فريق الخبراء المعني بالسودان (انظر S/2017/22). وفي ٢٠ أيار/مايو، اشتبك جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي - ومعه عناصر من جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، وهو فصيل منشق عن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تقول التقارير إنه أقام علاقات تعاون تكتيكي مع فصيل منيي ميناوي - مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شمال دارفور وشرق دارفور لأول مرة منذ ثلاث سنوات.

٥ - وفي ٢٠ أيار/مايو، تحركت بسرعة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع واعترضت عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي وهم على متن ٢٨٠ مركبة متعددة الأغراض وتحمل رشاشات، وذلك في موزبات ووادي هور (فوراوية)، على بعد نحو ٦٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من أم بارو بشمال دارفور، وعلى بعد ١٢٠ كيلومترا إلى الشمال من هناك، على مقربة من الحدود مع تشاد. وأوردت التقارير أن معظم عناصر الحركات المسلحة أُجبرت على الانسحاب إلى تشاد وليبيا بحلول ٢٢ أيار/مايو لعجزها عن الصمود في وجه القوات الحكومية. وفي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو، وقع اشتباك أيضا بين قوات الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في عين سيرو، على بعد ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من كتم، بشمال دارفور، وأفادت التقارير أن الحادث أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين على الأقل، ووقوع أربع حالات اغتصاب وأعمال حرق ونهب للقرى وتشريد للمدنيين. وتعمل البعثة على التحقق من هذه الأخبار.

٦ - وفي ٢٠ أيار/مايو، اشتبكت في شرق دارفور قوات جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، وهي على متن ٨٠ مركبة، مع القوات المسلحة السودانية، في شعيرية، على بعد ٧٠ كيلومترا إلى الغرب من الضعين بشرق دارفور، الأمر الذي أسفر عن مقتل خمسة من جنود القوات المسلحة السودانية وعدد غير مؤكد من المتمردين. وأُبلغ عن وقوع اشتباكات أُخرى في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو قرب جبال عدولة، على بعد ٢٥ كيلومترا إلى الجنوب من شعيرية، وقرب جبل أرتو برقو، على بعد ١٦ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من شعيرية، وأسفر ذلك عن مقتل سبعة من مقاتلي جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وأحد جنود القوات المسلحة السودانية. وفي ٢١ أيار/مايو، اقتربت مجموعة من ١٥ رجلا قالوا إنهم من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي من

موقع فريق البعثة في المهاجرية، شرق دارفور، واعتقلتهم الاستخبارات العسكرية بعد ذلك. وبنهاية يوم ٢٢ أيار/مايو، أكدت الحكومة أن نحو ٣٠ إلى ٤٠ مقاتلا من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، ومعهم سبع مركبات، تمكنوا من الوصول إلى جبل مرة عبر شرق دارفور. بيد أن التقارير أوردت أن معظم أولئك المتمردين عادوا فانسحبوا في اتجاه جنوب السودان عبر أبو جابرة. وتلقت العملية المختلطة روايات متضاربة بشأن العدد الكلي للخسائر البشرية التي سقطت في هذه الحوادث، ولم تتلق ما يفيد أن مدنيين قد تأذوا.

٧ - وأعلنت الحكومة أنها أسرت ما لا يقل عن ١٣٠ من عناصر الحركات المسلحة واستولت على ٨٣ مركبة، وأكدت وفاة نائب قائد قوات الدعم السريع، العقيد حمدان السميح، في عمليات قتالية بشمال دارفور. وأفادت التقارير أن محمد آدم عبد السلام (طرادة)، قائد جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، وسابقا نائب قائد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وعددا آخر من قادة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي لقوا مصرعهم في العمليات القتالية أيضا. وتبادل مسؤولون حكوميون وقيادة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي الاتهامات علنا فيما يتعلق بسبب اندلاع القتال وانتهاكات وقف إطلاق النار المعلن من كل جانب على حدة، وقد أعلنت كل من حركة العدل والمساواة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي تجديد وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر في ٣ أيار/مايو، وأصدر الجانبان روايات متضاربة بشأن الأثر الناجم عن ذلك القتال. واتهمت الحكومة الحركات المسلحة بتنفيذ توغل منسق من ليبيا وجنوب السودان في اتجاه دارفور بهدف تقويض السلام والاستقرار وتأخير رفع حكومة الولايات المتحدة بصفة نهائية الجزاءات التي من المقرر استعراضها في تموز/يوليه ٢٠١٧، فضلا عن سعيها إلى إيجاد حضور عسكري لها في المنطقة بعد سنوات من الغياب. وادعى جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، من جهته، أن القتال إنما كان سببه الهجمات التي شنتها الحكومة على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، بما في ذلك من خلال القصف الجوي في شرق جبل مرة.

٨ - وفي الوقت نفسه، لم يبق لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد سوى وجود عسكري محدود في أبعد مرتفعات جبل مرة في كلنق وبولاي وكبلي وبر آري وكالوكتنق وكويلا وقلول، بسبب فقدانه السيطرة في عام ٢٠١٦ على عدد من المناطق، إضافة إلى ما تعرض له من انقسامات وانشقاقات داخلية. وحين وجد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد نفسه في ضائقة من الناحية اللوجستية وقد أُغلقت عليه طرق الإمداد، لجأ إلى تنفيذ التوغلات ونصب الكمائن شمال كاس ودريبات ومنواشي، بجنوب دارفور، وهي مناطق لم تبسط عليها القوات الحكومية سيطرتها الكاملة. ففي ٧ نيسان/أبريل، نصب جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد كمينا لمركبة تابعة للشرطة الحكومية على الطريق بين كيلا والملم، بين منواشي ودريبات، بحثا فيما قيل عن إمدادات، وقُتل في الكمين اثنان من أفراد الشرطة وجرح آخر. وفي ٧ أيار/مايو، وفقا لمصادر محلية، ردت القوات المسلحة السودانية بمهاجمة مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في كتي وكوريفال وبورو وكادنقو ومرة وكويلا وبوقا وبربرة، وهي جميعها على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الجنوب والجنوب الشرقي من جلدو، وسط دارفور. ولم تتمكن العملية المختلطة من معاينة أثر القتال بسبب أحوال الطرق في المنطقة.

٩ - وفي ظل النكسات العسكرية الكبيرة خلال العام الماضي، وما تقول التقارير إنها خلافات داخلية سببها الافتقار إلى قيادة ميدانية فعالة، استفحلت الانقسامات داخل جيش تحرير

السودان/فصيل عبد الواحد وزادت حالات انشقاق أعضائه. ففي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، نقلت التقارير اندلاع اشتباكات بين مجموعتين داخل الحركة في كيلا، ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من منواشي، وأسفر الحادث عن مقتل قائد محلي. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أعلن حاكم ولاية وسط دارفور التوقيع على اتفاق للسلام بين الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بقيادة عبد اللطيف عبد الحميد في زالنجي، وهو ثالث انشقاق عن الحركة المسلحة في ظرف ستة أشهر.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

١٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير، وقد تزامنت مع موسم الترحال، ١١ حادثا أمنيا بين القبائل، أسفرت عن سقوط ٨٨ قتيلا، في مقابل وقوع ثمانية حوادث وسقوط ٤٥ ضحية خلال الفترة السابقة. وكانت أهم الاشتباكات بين القبائل العربية بسبب التزاحم على الموارد الشحيحة من المراعي والمياه على طول طرق الترحال. واتخذت سلطات الولايات والسلطات المحلية والإدارات الأهلية وزعماء القبائل، بدعم من العملية المختلطة، الإجراءات المناسبة لصون الأمن والوساطة بين القبائل وفتح عمليات المصالحة. وهذه التدابير التي يُنفذ الكثير منها منذ منتصف عام ٢٠١٥، ساهمت في خفض عدد القتلى مقارنة بما كان قبل عامين، حيث سقط حينها ٢٧٨ قتيلا. ومع ذلك، فإن مسألة صمود اتفاقات السلام والمصالحة لا تزال تحديا كبيرا في ظل عدم إحراز تقدم في حل الخلافات الجذرية التي أساسها ملكية الأراضي.

١١ - وكانت قبيلة السلامات طرفا في نزاعين اثنين من تلك النزاعات، وهي قبيلة من الرحل ليس لها حقوق معترف بها في الأراضي، وهي تتزاحم على الموارد مع قبيلة المسيرية في وسط دارفور، وقبيلتي الهبانية والتعايشة في جنوب دارفور. فقد أدى القتال بين قبيلتي السلامات والهبانية في جنوب دارفور على تقاسم طرق الترحال إلى سقوط ٢٨ قتيل. وفي أعقاب سرقة للماشية في ٢٩ نيسان/أبريل، شنت قبيلة السلامات هجوما على قرية أم سيال التابعة لقبيلة الهبانية، غربي برام، لاسترداد الماشية المسروقة، وردت الهبانية على الحادث في النضيف في ٨ أيار/مايو وفي سخارة في ١٠ أيار/مايو، في غرب وجنوب غرب برام. وبعد أن تدخلت لجنة الوساطة على مستوى الولاية، وزعماء القبائل، والعملية المختلطة، اتفقت القبيلتان في ١٢ أيار/مايو، وبحضور حاكم ولاية جنوب دارفور، على وقف أعمال القتال والدعوة إلى عقد مؤتمر مصالحة في آب/أغسطس ٢٠١٧. ويتوقع أن ينطلق المؤتمر من نتائج الاتفاق السابق الذي أُبرم في عام ٢٠٠٩ ولم يعالج بشكل واف مسألة ملكية الأراضي وحق المرور في منطقة النضيف.

١٢ - وفي وسط دارفور، وبعد وقوع سرقة للماشية، اشتبكت قبيلتا السلامات والمسيرية على مقربة من كبار، شمالي أم دخن، في ٩ نيسان/أبريل، وسقط في الحادث ثلاثة قتلى. وعلى الرغم مما تبذله الحكومة من جهود لتثبيت الحالة الأمنية، فإن اشتباكات بسبب سرقة الماشية وغيرها من الجرائم اندلعت في أم صوري، جنوبي أم دخن، في ١٦ أيار/مايو؛ وفي مقولا، إلى الشمال الشرقي من أم دخن، في ١٧ أيار/مايو؛ وفي بير بقرة وموقالي غرب بنديسي في ١٩ أيار/مايو؛ وفي سور، شمال شرق أم دخن، في ٢٠ أيار/مايو؛ وفي موراية، شرق أم دخن، في ٢١ أيار/مايو؛ وفي صلايل، جنوب كبر، في ٢٢ أيار/مايو. ووصل مجموع القتلى إلى ١٥ من قبيلة المسيرية و ٢٤ من قبيلة السلامات، ونقلت التقارير أن قبيلة المسيرية أحرقت عشر قرى تقطنها قبيلة السلامات وأن ٧١٦ أسرة قد نزحت في اتجاه

أم دخن. وعززت القوات الحكومية وجودها في المنطقة، واتفقت القبيلتان على وقف الأعمال العدائية في اجتماع عقد في أم دخن في ٢٧ أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، دخلت لجنة تسعى إلى تحقيق التعايش السلمي في اتصالات مع الجانبين بهدف البدء في عملية للمصالحة.

١٣ - وفي شرق دارفور، استمرت التوترات بين قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية. ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم آخر في الجهود الرامية إلى تسوية خلاف القبيلتين على ملكية الأراضي والنفط في محليتي أبو كارينكا وعديلة، حيث ظلت المعاليا رافضة مشروعَ اتفاق مراوي الذي عرضته الحكومة على الطرفين في عام ٢٠١٥، والذي يمنح قبيلة الرزيقات الجنوبية الحقوق في الأراضي، باعتبار ذلك إطارا للعملية. وفي هذا السياق، أدت سلسلة من الحوادث الإجرامية المتعلقة بسرقة المواشي إلى مقتل ٢١ شخصا وهددت بإعادة تأجيج النزاع. ففي ٩ نيسان/أبريل، قتل خمسة أشخاص من قبيلة الرزيقات الجنوبية وأربعة من قبيلة المعاليا، فضلا عن جنديين تابعين للحكومة أثناء اشتباكات دارت في منطقة صباح النعمة جنوب غرب أبو كارينكا. ووقعت اشتباكات أخرى في صباح النعمة في ١٨ نيسان/أبريل، وفي أوكوس شمال شرق المهاجرية في ٧ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص من المعاليا وثلاثة من الرزيقات الجنوبية. وفي محاولة للحفاظ على الأمن، قامت القوات الحكومية بإنفاذ المنطقة العازلة التي أنشأتها حكومة الولاية في أعقاب القتال الذي دار في عام ٢٠١٥. وأجرت الشرطة الحكومية تحقيقات لكنها لم تلق القبض على الجناة، في حين حث وجهاء المجتمع المحلي كلا الجانبين على التعامل مع هذه الحوادث باعتبارها جرائم لا تصعيدا للصراع الأوسع نطاقا.

العنف ضد المشردين داخليا

١٤ - مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، انخفضت حالات العنف المبلغ عنها ضد المشردين داخليا، حيث بلغ عدد الحوادث الإجرامية ١٠٤ حوادث أدت إلى ٢٢ حالة وفاة، مقارنة بما عدده ٢٤٩ حادثا و ٣١ حالة وفاة في السابق. ومن هذه الجرائم هجمات عنيفة ضد المشردين داخليا في المخيمات ومواقع التجمع أو في المناطق المجاورة لها، وقتل النساء والأطفال والعنف الجنسي والجنساني والاختطاف. وكان الجناة في معظم الحالات أفرادا من الميليشيات المسلحة وقوات الدعم السريع وحرس الحدود والجماعات الإجرامية المنظمة.

١٥ - وكان المشردون داخليا أكثر عرضة للخطر في كتم وطويلة وكورما وكَبْكَابيه وسرتوني بشمال دارفور، وفي الجنينة وكرينك بغرب دارفور، وفي زالنجي ونيرتيتي بوسط دارفور، وفي نيالا وبليل بجنوب دارفور. وأبلغ المشردون داخليا في مخيمي الشمال واستراحة للنازحين في نيرتيتي ومخيم رواندا للنازحين في طويلة عن تعرضهم لحوادث اعتداء ومضايقات من جانب رجال مسلحين حالت دون مزاولتهم أنشطتهم الزراعية في المنطقة. وفي مخيم عطاش في نيالا، أفيد عن وقوع حوادث إجرامية وهجمات ضد المشردين داخليا، ولا سيما النساء والفتيات، على الرغم من وجود الشرطة الحكومية في المخيم.

١٦ - وفي سرتوني، شمال دارفور، على الرغم من توقيع اتفاق للسلام مع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أثار وجود عناصر سابقين من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بقيادة ''الجنرال'' صادق في موقع التجمع توترات مع النازحين من الفور. وأفيد أن العناصر المتمردة سابقا شاركت في التجنيد القسري للشباب المشردين داخليا وشنت هجمات وقامت بمضايقات ضد المشردين داخليا، داعية إياهم إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية. وفي ٢٢ آذار/مارس، اختطف المتمردون

سابقا اثنين من المشردين داخليا من الموقع. وأفرج عنهما لاحقا في ٣٠ آذار/مارس عقب تدخل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اشتبك المتمردون سابقا أيضا مع البدو العرب على خلفية التسابق على الوصول إلى مركز كوبي لتوزيع المياه شمال غرب موقع التجمع، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص من البدو وواحد من المتمردين سابقا. وأرسلت القوات المسلحة السودانية تعزيزاتها ويسرت إبرام اتفاق بين المجموعتين بشأن الاستفادة من مركز توزيع المياه. بيد أن الحكومة لما تكفل بعد إبعاد المتمردين سابقا عن موقع تجمع المشردين داخليا وإدماجهم في القوات المسلحة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

الجريمة واللصوصية

١٧ - سُجِّل ما مجموعه ٢٣٩ حادثاً من الحوادث الإجرامية و ٦٠ حالة وفاة، مقارنةً بما عدده ٦٧٣ حادثاً إجراميا و ١٠٦ حالات وفاة خلال الفترة السابقة. ويعزى الانخفاض إلى اتخاذ الحكومة عددا من التدابير الأمنية، منها زيادة الاستعانة بقوات الدعم السريع في مكافحة الجريمة، وحظر استخدام الدراجات النارية غير المسجلة واستخدام الأقنعة وحمل المدنيين للسلاح. وشملت الحوادثُ الاعتداءَ والمضايقة (٥٢)، وإطلاق النار (٣٠)، والقتل (٣٠)، والسطو المسلح (١٨)، وسرقة الماشية (١٢)، والاختطاف (٨)، وأعمال السطو على المنازل واقتحامها (٤)، ومحاولة السرقة (٤)، والهجمات والكمائن (٢)، وحوادث أخرى (٢).

١٨ - وظلت الميليشيات المسلحة تشكل تهديدا لأفراد الجيش والشرطة التابعين للحكومة حيث سجلت أربعة حوادث، كما كان الحال عليه في الفترة السابقة أيضا. ففي شرق دارفور، اشتبك أفراد أمن تابعون للحكومة مع ميليشيا الرزيقات في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس، في أعقاب محاولة لإلقاء القبض على مسلح كان على متن دراجة نارية في دونكي كمال، غرب الضعين، مما أدى إلى مقتل ١٥ من أفراد الأمن وإصابة تسعة بجروح، من بينهم مدنيان. وفي وسط دارفور، وفي أعقاب كمين اعترض قافلة مفوض إحدى المحليات في تشاد في وقت سابق من ذلك اليوم، اشتبكت ميليشيا الرزيقات، التي يزعم أنها عضو في قوات الدعم السريع، مع قوات الأمن التشادية وقبيلة المسيرية في القيعة، غرب بندسي، في وسط دارفور في ٢٥ آذار/مارس. وأدى القتال إلى مقتل أربعة أفراد من القوات التشادية واثنين من قبيلة المسيرية. وفي ١٤ أيار/مايو، اشتبك أفراد مسلحون من الرزيقات مع قوات الأمن التابعة لجنوب السودان على طول الحدود في تهامة في بحر العرب بشرق دارفور، أفيد بأنها أدت إلى سقوط ٢٠ ضحية في صفوف قوات الأمن.

ثالثا - التطورات السياسية

عملية السلام في دارفور

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصَل بذل جهود الوساطة التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من العملية المختلطة والأطراف المعنية الإقليمية، لإقناع الأطراف في دارفور بالاتفاق على وقف رسمي للأعمال العدائية كخطوة أولى نحو تسوية سياسية للنزاع. غير أن قيام الحركات المسلحة بتأخير العملية لتفادي الدخول في اتفاق ملزم، إلى جانب زيادة ثقة الحكومة نتيجة هيمنتها العسكرية الميدانية، حالا دون تحقيق أي نتائج ملموسة.

٢٠ - ففي الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل، قام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق ثابو مبيكي، بزيارة إلى الخرطوم وبحث مع المسؤولين الحكوميين والمعارضة المستقرة في السودان سبل المضي قدما في المحادثات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية وضمان حوار وطني شامل. وأشار مسؤولون حكوميون إلى اختتام عملية الحوار الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقالوا إنهم يعتبرون أن المفاوضات ينبغي أن تركز الآن حصرا على إقناع من هم خارج العملية، ولا سيما ائتلاف نداء السودان، بقبول نتائجها والانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية. وركز نداء السودان الضوء، من جهته، على ضرورة عقد اجتماع للائتلاف لاعتماد موقف موحد بشأن تنفيذ اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان المبرم في عام ٢٠١٦.

٢١ - وبالنظر إلى حالة الجمود الحاصلة، أعلن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٩ نيسان/أبريل عن اعتزامه إجراء مشاورات مع جماعات المعارضة في أديس أبابا، يعقبها اجتماع بين المعارضة واللجنة العليا لتنفيذ الحوار الوطني، باعتبار ذلك أساسا لتحديد الخطوات التالية في عملية السلام. وفي ١١ نيسان/أبريل، رفض ائتلاف نداء السودان إجراء مناقشة بشأن الحوار الوطني قبل إبرام الاتفاقات اللازمة لوقف الأعمال العدائية وإيصال المساعدات الإنسانية في دارفور والمنطقتين وفقا لاتفاق خريطة الطريق. وفي ٧ أيار/مايو، أصدر جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي بيانا صحفيا يدعو فيه إلى عملية جديدة للسلام تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتفسح مجالا أكبر لمشاركة الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة للسودان.

٢٢ - وفي ظل عدم إحراز تقدم في تحديد الخطوات التالية في المفاوضات، عقدت الحكومة وحركة العدل والمساواة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في ١٨ و ١٩ أيار/مايو مشاورات غير رسمية في برلين، بتيسير من حكومة ألمانيا، لمناقشة نقطة الاختلاف الرئيسية بينها، ألا وهي استخدام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كإطار للمحادثات المقبلة. وعلى الرغم من عدم تحقيق أي تقدم، التزمت الأطراف بمواصلة الحوار. وفي الوقت نفسه، وبحسب ما تناقلته الأنباء، رفض جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي ظل خارج عملية السلام، الدعوة إلى برلين وكرر رفضه إجراء أي مفاوضات مع الحكومة قبل تحسين الأوضاع الأمنية في دارفور، ونزع سلاح الميليشيات، ودفع تعويضات للمشردين داخليا.

الحوار الوطني

٢٣ - تمشيا مع نتائج الحوار الوطني، أعلن رئيس الوزراء بكري حسن صالح في ١١ أيار/مايو، الذي عينه الرئيس عمر حسن البشير في آذار/مارس ٢٠١٧، تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة. وتتألف الحكومة الجديدة من ٣١ وزيرا و ٤٤ من وزراء الدولة، وتستمر ولايتها حتى عام ٢٠٢٠ للإشراف على تنفيذ توصيات الحوار الوطني الذي اختتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والمصالحة الوطنية. وانخفض عدد مناصب حزب المؤتمر الوطني الحاكم على المستوى الوزاري من ١٨ إلى ١٢ منصبا (٥٨ إلى ٣٩ في المائة) لاستيعاب المجموعات المشاركة الأخرى. وعلى مستوى وزارات الدولة، خُفِّض عدد وزراء حزب المؤتمر الوطني من ٢٣ إلى ١٧ وزيرا (٦٤ إلى ٣٨ في المائة). وعين الرئيس البشير أيضا ٦٥ عضوا جديدا في المجلس الوطني يمثلون المشاركين في الحوار

الوطني، مما زاد من حجم الهيئة التشريعية من ٤٢٦ إلى ٤٩١ عضوا، وخفض أغلبية حزب المؤتمر الوطني في المجلس من ٨٣ إلى ٦٥,٨ في المائة.

٢٤ - واحتفظ اثنان من أصل أربعة وزراء اتحاديين من دارفور، هما بحر إدريس أبو قردة وأحمد بابكر نهار، بمنصبيهما الأول وزيرا للصحة والثاني وزيرا للعمل والإصلاحات الإدارية. وتبدلت القيادة في وزارتين أخريين بين مسؤولين من دارفور، حيث حل عبد الكريم موسى محل حيدر جالكوما أتيم في منصب وزير الشباب والرياضة، وحل بشارة أرو محل موسى تبن موسى في منصب وزير الثروة الحيوانية. واحتفظ محمد عبد الرحمن حسبو بمنصبه نائباً للرئيس، في حين ما عاد تجاني السيسي، الرئيس السابق للسلطة الإقليمية لدارفور، عضوا في الحكومة. وعلى مستوى وزراء الدولة، احتفظ أبناء دارفور بمناصبهم في وزارات شؤون الرئاسة، والصناعة، ومجلس الوزراء، وأصبحوا ممثلين في وزارتي اللامركزية والنقل.

٢٥ - ونددت جماعات المعارضة غير المشاركة، بما في ذلك أعضاء ائتلاف نداء السودان، بتشكيل الحكومة الجديدة في ظل غياب الإصلاح الدستوري وفي سياق البيئة السياسية وحقوق الإنسان الراهنة. وذكر حزب الأمة القومي أن المشاركين من المعارضة تخلوا عن الإصلاحات الوطنية المجدية لقاء تسلم مناصب حكومية والإبقاء على الوضع الراهن. وفي ٣ أيار/مايو، وعلى الرغم من دعوات أحزاب المعارضة المشاركة، مثل حزب المؤتمر الشعبي، إلى استكمال الإصلاحات الدستورية قبل تشكيل الحكومة الجديدة، مدد الرئيس البشير ولاية اللجنة المكلفة بقيادة هذه العملية سنة إضافية لإتمام مهمتها. وأفيد أيضا عن حدوث خلافات بين حزب المؤتمر الوطني وأحزاب المعارضة المشاركة قبل قرار المجلس الوطني في ٢٤ نيسان/أبريل الإبقاء على صلاحيات جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الاعتقال وسلطاته الاستثنائية وإزالة مقترحات التعديلات المتعلقة بالحريات الأساسية.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٦ - في الأشهر الثلاثة الماضية، تحقق الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية من أن ٠٤٨ ٨ شخصا انضافوا حديثا إلى أعداد المشردين في دارفور خلال عام ٢٠١٧. ويشمل هذا العدد ٥٥٤ ٧ شخصا نزحوا نتيجة للقتال بين القبائل في شرق دارفور إلى محلية اللعيت، شمال دارفور، في شباط/فبراير وآذار/مارس، و ٤٩٤ شخصا نزحوا من وسط جبل مرة إلى مخيم حصاحيصا في زالنجي، وسط دارفور، في كانون الثاني/يناير. وفي غياب أعمال عدائية مسلحة كبرى خلال موسم الجفاف الحالي، حدث انخفاض كبير في نزوح السكان مقارنة بالسنوات السابقة، بما في ذلك عام ٢٠١٦ الذي انضاف خلاله حوالي ٠٠٠ ١٥٨ شخص إلى عداد المشردين. ويجري حاليا التحقق من مستوى التشرد في أعقاب القتال الذي دار بين قوات الحكومة وقوات المتمردين في أيار/مايو.

٢٧ - وفي نيسان/أبريل، استأنفت المنظمة الدولية للهجرة التحقق من حالة تشريد الأشخاص في طويلة وسورتوني، شمال دارفور، بعد توقف بسبب القيود التي فرضتها الحكومة منذ شباط/فبراير ٢٠١٦. كما سجلت المنظمة حالات عودة جديدة، حيث بلغ عدد العائدين ٢٢٩ ١٠ شخصا في نيسان/أبريل، من بينهم ٣٨٥ ٤ عادوا إلى قرية عطاش في جنوب دارفور، معظمهم من مخيم عطاش للمشردين داخليا، و ٨٤٤ ٥ عائدا سجلوا في تسعة مواقع بشمال دارفور، معظمهم من تشاد ومواقع أخرى في شمال دارفور. وظل نقص المياه مصدر قلق في سورتوني خلال موسم الجفاف لنضوب الآبار

بسبب نزول مستوى المياه الجوفية. وفي أماكن أخرى من دارفور، ظل ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين شخص، من بينهم ٢,١ مليون من المشردين داخليا، في حاجة إلى المساعدة.

خامسا – بيئة العمل

الهجمات على البعثة والقيود المفروضة على حركتها ومنعها من المرور

٢٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض مستوى حوادث الأمن التي تضرر منها موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها، حيث سُجلت ١٨ حادثة إجرامية مقابل ٥٠ حادثا في الفترة السابقة. وشملت هذه الحوادث الاقتحام والسرقة (٢)، والتعدي (٢)، وسرقة السيارات (٣)، ومحاولة سرقة السيارات (٢)، وإتلاف الممتلكات (٢)، وإطلاق النار (٣)، وحوادث أخرى (٤). وفي ٢٠ و ٣٠ نيسان/أبريل، احتجز جهاز المخابرات العسكرية ثلاثة من حفظة السلام بدعوى التقاط صور من مقر القيادة المحلي للقوات المسلحة السودانية والوجود في منطقة عسكرية محظورة. وأُفرج عن حفظة السلام الثلاثة على الفور. وفي ٢٨ أيار/مايو، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني موظفا وطنيا تابعا للعملية المختلطة في الضعين بدعوى الفساد، بينما ظل الموظفون الوطنيون التابعون للبعثة الذين ألقي القبض عليهم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ محتجزين في الخرطوم دون أن توجه إليهم أي تهم.

٢٩ – وفي ٣١ أيار/مايو، اختطف مسلحون مجهولون إحدى مركبات العملية المختلطة وعلى متنها اثنان من حفظة السلام في نيالا، جنوب دارفور، وقتلوا أحدهما. وهرب الجناة من مسرح الحادثة مع المركبة. وهذه الحادثة هي أول حادثة يُقتل فيها فرد من أفراد العملية المختلطة منذ آذار/مارس ٢٠١٦، ووقعت بعدها حادثتان مماثلتان من سرقة السيارات ضد الجهات الفاعلة الإنسانية في منطقة نيالا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧، على النحو المبين أدناه. وناشدت العملية المختلطة السلطات السودانية إلقاء القبض على الجناة على جناح السرعة. وصاحب الانخفاض في القتال المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفاض في القيود المفروضة على تحركات البعثة برا حيث أبلغ عن وقوع خمس حالات مقابل ١٣ حالة أثناء الفترة السابقة. بيد أن الحكومة واصلت تقييد الدوريات التي تقوم بها البعثة للتحقق في المناطق المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك فوراوي ومسبط وعين سيرو، شمال دارفور، في أعقاب القتال الذي دار مؤخرا بين حكومة السودان وقوات الحركات المسلحة، وفي بُرام، جنوب دارفور، عقب اشتباكات بين قبيلتي الهبانية والسلامات، وفي أم دخن، وسط دارفور، عقب اشتباكات بين قبيلتي المسيرية والسلامات. ولم تواجه العملية المختلطة أي قيود على الحركة الجوية مقابل ١١ حالة خلال الفترة السابقة. بيد أن العقبات البيروقراطية اعترضت الحركة الجوية، بما في ذلك التأخير في الموافقة على جداول الرحلات الجوية، وحظر الرحلات الجوية بين مواقع الأفرقة في القطاعات المختلفة والقيود على ساعات العمليات الجوية.

منع الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من المرور وفرض قيود عليها

٣٠ – بصدور توجيهات حكومية جديدة بشأن العمل الإنساني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تحسنت بيئة العمل مقارنة بالسنوات السابقة. فإضافة إلى تسريع إجراءات الموافقة على التنقل داخل دارفور وتقليل المنع من المرور، مُنح الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية أيضا إمكانية الوصول إلى مناطق

كان يتعذر الوصول إليها سابقا مثل بوري، وسط دارفور، وبلة السريف، جنوب دارفور. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قامت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية بتنشيط رحلات منتظمة إلى منطقة قولو، وسط دارفور، مما زاد من تيسير حركة الموظفين والإمدادات الإنسانية في المنطقة. ويجري التخطيط لإيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات إلى روكرو، وسط دارفور، ودريبات، جنوب دارفور، التي لم يتسن الوصول إليها منذ عام ٢٠١٠، رغم أن كلتا البعثتين قد تأخرتا بسبب الشواغل الأمنية. وظل الوصول متعذرا إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة. بيد أن عدم الانتظام في تطبيق التوجيهات الجديدة أسفر عن تقييد إمكانية الحصول على تصاريح السفر والموافقة على الاتفاقات التقنية المبرمة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، والقدرة على اختيار الشركاء المنفذين الوطنيين، وأدى إلى تأخيرات متكررة في إصدار التأشيرات للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٣١ - وتضررت أنشطة المساعدة الإنسانية أيضا بسبب انعدام الأمن في بعض المناطق. ففي ١٩ نيسان/أبريل، اختطف رجال مسلحون حافلة صغيرة تابعة لدائرة خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية كان يقودها موظف وطني في منطقة حي المخلص في نيالا، جنوب دارفور. وأخلى الجناة سبيل السائق في الطريق بين نيالا والفاشر بعد سلب ما كان بحوزته. وفي ٣ أيار/مايو، حاول رجال مسلحون يرتدون الزي العسكري على متن سيارة من طراز تويوتا لاند كروزر سرقة حافلة صغيرة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقرب من مستودع برنامج الأغذية العالمي في نيالا. وهرب الجناة بعد تدخل قوات العملية المختلطة المرافقة للمركبة. ولم ترد أنباء عن سقوط ضحايا.

تأشيرات الدخول والتخليص الجمركي

٣٢ - منحت الحكومة ٢٩٢ تأشيرة للعملية المختلطة، منها ١٣٢ تأشيرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٧٤ تأشيرة للمتعاقدين و ١٨ تأشيرة للموظفين الدوليين. وحتى ٢٧ أيار/مايو، كان لم يُبت بعد في ٤٧٦ طلب تأشيرة مقدمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من بينها ١٥٥ طلبا لأفراد الشرطة، و ١٠٤ للمتعاقدين، و ٨٥ للزوار الرسميين، و ٦٢ للأفراد العسكريين، و ٥٨ للموظفين المدنيين، و ١٠ لمتطوعي الأمم المتحدة. ولم تمنح تأشيرات إضافية لقسم حقوق الإنسان، حيث بلغ معدل الشغور ٤٦ في المائة، في حين بلغ معدل الشغور العام للموظفين المدنيين في البعثة ١٣ في المائة، منها ٦,٥ في المائة يعزى إلى طلبات التأشيرات المعلقة.

٣٣ - لقد درجت السلطات السودانية على الإفراج عن حاويات حصص الإعاشة تدريجيا لدى وصولها إلى بورتسودان. بيد أن التخليص الجمركي لـ ١١٢ شحنة من المعدات المملوكة للوحدات والأمم المتحدة (كان عددها ١٨٢ شحنة خلال الربع السابق)، لا يزال معلقا، وينتظر تخليص بعضها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتشمل هذه الشحنات ناقلات أفراد مدرعة ومركبات، ومعدات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومولدات كهربائية، ومضخات مغمورة، وقطع غيار للمركبات. وأسفر تأخر هذه الشحنات عن رسوم للتأخير وتكاليف أخرى تتكبدها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وترتبط بتفتيش المعدات وإصلاحها. وإضافة إلى ذلك، لم تمنح الحكومة شهادة الإعفاء من الضرائب للبضائع المستوردة بحراً في عام ٢٠١٦. وقُدم طلب الحصول على نفس الشهادة لعام ٢٠١٧ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ولا يزال في انتظار الموافقة عليه.

سادسا – تنفيذ الولاية

ألف – تقديم الدعم لعملية للسلام تكون شاملة للجميع

الوساطة الرفيعة المستوى

٣٤ – دعماً للوساطة التي يقوم بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، دخل الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور في اتصال مع الحركات المسلحة لالتماس آرائها بشأن سبل المضي قدما في عملية السلام في دارفور، لا سيما فيما يتعلق بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور باعتبارها إطارا لمواصلة المباحثات. وعرضت قيادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، خلال اجتماعهما مع الممثل الخاص المشترك في باريس يوم ١ أيار/مايو، وثيقة تحدد المجالات الإجرائية والموضوعية التي تود العمل فيها مع الحكومة، وهي تكرار لموقفهما السابق فيما يتعلق بوثيقة الدوحة، بما في ذلك ضرورة معالجة أسباب النزاع الجذرية وعواقبه الرئيسية. ودعا الممثل الخاص المشترك حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي إلى إبداء حسن النية فيما يتعلق بإمكانية استئناف المحادثات المباشرة، وبعد ذلك مددت كل من الحركتين المسلحتين وقفهما للأعمال القتالية بشكل انفرادي في ٣ أيار/مايو. وفي ٢ أيار/مايو، اجتمع أيضا الممثل الخاص المشترك، في باريس، مع زعيم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي تعهد بالنظر في إمكانية الانضمام إلى عملية المفاوضات.

تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور

٣٥ – عقب حل السلطة الإقليمية لدارفور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تباحثت العملية المختلطة مع حكومة السودان بشأن ضرورة استكمال عملية إعادة الهيكلة اللازمة لتشغيل اللجان الخمس المتبقية وصندوق لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عملت الحكومة على صياغة الاختصاصات وتخطيط ما يُخصص من الميزانيات والموظفين والتسلسل الإداري لهذه المؤسسات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقدت البعثة مشاورات مع حكومات الولايات بشأن حالة تنفيذ وثيقة الدوحة. وتجلى من هذه المشاورات أن التأخير في عملية إعادة الهيكلة أدى أيضا إلى تأخير أعمال مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين ومفوضية أراضي دارفور، في حين أن لجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة، وصندوق التعمير والتنمية في دارفور، ومفوضية النهوض بأحوال الرعاة والرحل المنشأة حديثا لا تزال غير عاملة في دارفور.

٣٦ – وفي ١٤ أيار/مايو، وبالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت العملية المختلطة عملية تسريح ممتدة على أسبوعين استهدفت ٥٠٠ من المقاتلين سابقا في الجنينة، غرب دارفور. وأدى نقص التمويل إلى تأخير تقديم المساعدة لإعادة إدماج ٠٠٠ ٢ من بين المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٧٣٨ ٥ مقاتلا تم تسريحهم منذ عام ٢٠١٤. وفي ١٠ نيسان/أبريل، وقعت البعثة مذكرات تفاهم مع الشركاء المنفذين بشأن ٢١ مشروعا لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية ستستهدف ٨٠٠ مستفيد مباشر في شرق دارفور وغربها وشمالها ووسطها، وستعزز التدريب على المهارات وتطوير الهياكل الأساسية ودعم سبل الكسب والزراعة.

٣٧ - وبعد تأخر دام ثلاثة أشهر بسبب مسائل متعلقة بالإبلاغ المالي عن المرحلة السابقة، استؤنف تنفيذ المشاورات العشر المتبقية على مستوى المحليات في إطار المرحلة الثالثة من الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في شرق دارفور وبحر العرب، في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، وفي مدينة الفردوس يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، وضمت حوالي ٢٠٠ مشارك محلي. وأجريت مشاورات أيضا في الطويلة، في ١٦ و ١٧ أيار/مايو، وكورنوي، في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، في شمال دارفور. وأشار المشاركون إلى الحاجة إلى الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وإلى تمكين النساء والأطفال في إطار الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات بين القبائل، واختاروا مشاركين لجولة المشاورات المقبلة على مستوى الولايات.

باء - حماية المدنيين

٣٨ - بدأت العملية المختلطة تنفيذ استراتيجيتها المنقحة لحماية المدنيين في منتصف نيسان/أبريل. ومن أجل تعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، نفذت الأفرقة الميدانية المتكاملة المعنية بالحماية التابعة للبعثة ٢٦ مهمة في مواقع نائية وسط دارفور وشمال دارفور وغرب دارفور. وتشاورت الأفرقة مع المجتمعات المحلية وقامت بتقييم التهديدات الحالية في مجال الحماية التي تبرز انعدام الأمن، لا سيما للنساء والفتيات أثناء قيامهن بأنشطة كسب الرزق، وكذلك الخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والتوترات بين المزارعين والرعاة وإتلاف المحاصيل الزراعية على أيدي هؤلاء الرعاة خلال موسم الحصاد، والقدرة المحدودة للشرطة المحلية على معالجة هذه المسائل.

توفير الحماية المادية

٣٩ - سيرت العملية المختلطة ما مجموعه ٥١٩ ٢٢ دورية، كان منها ٥٧٢ ٨ دورية قصيرة المدى و ٥٢٠ دورية بعيدة المدى و ٦٣٩ ٢ دورية ليلية، واشتملت على ٨٦٨ ٥ زيارة إلى القرى و ٥٣١ ٢ زيارة إلى مخيمات المشردين داخليا. وقام أفراد الشرطة بتسيير ٣٨٥ ٧ دورية، منها ٤٩٩ ٣ دورية لبناء الثقة إلى مخيمات المشردين داخليا و ٨٨٦ ٣ دورية لتلبية الاحتياجات الأمنية، وبخاصة احتياجات النساء والأطفال في أثناء ممارسة الأعمال اليومية، كجمع الحطب واستقاء الماء. وقامت العملية المختلطة أيضاً بتسيير ٤٥٣ دورية مشتركة مع ١١٥ ١ متطوعاً من متطوعي الخفارة المجتمعية في مخيمات المشردين داخليا.

٤٠ - ومع اندلاع الاشتباكات بين قوات الحكومة والحركات المسلحة في منتصف أيار/مايو، أوفدت العملية المختلطة دوريات للتحقق إلى مواقع في غرب أم برو (الطينة وكوروني)، وغرب كتم (ديسا وأنكا)، ومسبط وفوراوية، في شمال دارفور، لتقييم الحالة ومعاينة أثر تلك الأحداث على السكان المدنيين. وفي شرق دارفور، نشرت العملية المختلطة دوريات عسكرية وشرطية في المهاجرية وشعيرية ولبدو. ولم تُمنح العملية الإذن لدخول منطقة عين سيرو، شمال دارفور، التي أفادت التقارير أنها أكثر المناطق تضررا من القتال. ونفذت العملية المختلطة أيضاً خطة للطوارئ بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، مع التركيز بوجه خاص على التواصل مع السلطات السودانية لكي تسمح بفتح ممر إنساني للمدنيين المشردين من عين سيرو إلى مناطق آمنة، وتسهيل الإيصال المبكر للإمدادات الأساسية. ودخلت البعثة أيضا في اتصالات مع الأطراف من أجل وقف الأعمال القتالية فورا ومع الحكومة من أجل معاملة جميع أسرى الحرب وفق أحكام القانون الإنساني الدولي. وفي مواجهة الاشتباكات التي اندلعت بين القبائل في

برام، بجنوب دارفور، سيرت البعثة دورية للتحقق، وكثفت الدوريات المنتظمة في منطقتي برام والنضيف، من أجل رصد حالة وقف الأعمال العدائية بين القبائل.

٤١ - ووفرت البعثة الحماية على مدار الساعة للمشردين داخليا في موقع تجمع النازحين في سورتوني ومخيم الطويلة في شمال دارفور، وكثفت دورياتها لبناء الثقة في نيرتيتي بوسط دارفور، وكاس وكلما في جنوب دارفور، وكبكابية في شمال دارفور، بعد ورود تقارير عن تعرض المشردين داخليا للهجمات والمضايقة. وفي سورتوني، بشمال دارفور، دعت العملية المختلطة إلى تسوية النزاعات بين الفور المشردين داخليا، وعناصر سابقة في جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والرُحل من الرزيقات الشمالية. وفي هذا الصدد، يسرت البعثة إعادة خمسة من زعماء القبائل من بين المشردين داخليا الذين التمسوا الحماية في موقع فريق البعثة إلى موقع تجمع المشردين داخليا، وشاركت مع الحكومة في دعوة العناصر المتمردة سابقا للاندماج في القوات الحكومية. وتعاونت العملية المختلطة أيضاً مع المشردين داخلياً والبدو الرحل من أجل تخفيف حدة التوترات عند مركز كوبي لتوزيع المياه، وطلبت من الحكومة أن تتدخل لتسوية النزاع بشأن الحوادث الأمنية التي وقعت بينهما منذ أيار/مايو ٢٠١٦ ومن أجل فتح طريق كبكابية - سورتوني الذي ما زال الرحل يسدونه.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٤٢ - وفرت العملية المختلطة ٣٦٤ الحراسة ذهابا وإيابا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وللشركاء من المجتمع المدني ومن مؤسسات العمل الإنساني، دعماً لها في إيصال ورصد المساعدات الإنسانية وبعثات التقييم، بما في ذلك توفير ٤٦ حارساً من جانب وحدات الشرطة المشكلة والإيصال المبكر للمساعدة الإنسانية إلى مواقع أفرقة البعثة تحسبا لموسم الأمطار. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت العملية المختلطة الحراسة المسلحة المنتظمة لتنقل العاملين في المجال الإنساني بين سورتوني وكبكابية في شمال دارفور.

تهيئة بيئة توفر الحماية

٤٣ - وثّقت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٨٢ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان شملت ١٢٤ ضحية، منهم ١٥ طفلا، في مقابل ١٨١ حالة شملت ٤٠٠ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأكدت العملية المختلطة وقوع ٦٠ حالة شملت ٧٧ ضحية. ولم يتسن التحقق من الحالات الـ ٢٢ المتبقية والتي تهم ٤٧ ضحية بسبب عوامل متعددة، بما فيها القيود التي تفرضها الحكومة على سبل الوصول. وانتُهك الحق في الحياة في ٢٤ حالة شملت ٤٠ ضحية، وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية في ٣١ حالة شملت ٥٢ ضحية. وأُفيد عن وقوع ١٧ حالة عنف جنسي في شكل اغتصاب ومحاولة اغتصاب شملت ١٧ ضحية، كان من بينهم ١٣ طفلاً، وتتعلق تسع من هذه الحالات بالعنف الجنسي والجنساني، بينما تتعلق ثمان بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وكانت هناك ست حالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني تضرر منها تسع ضحايا، وأربع قضايا اختطاف تضرر منها ست ضحايا. ومن بين ٨٢ حالة أُبلغ عنها، أُفيد بأن قوات الأمن الحكومية والجماعات المرتبطة بها مسؤولة عن ١٦ حالة تضرر منها ٢٢ ضحية. أما الحالات

المتبقية، وعددها ٦٦ حالة تضرر منها ١٠٨ من الضحايا، فيُزعم أن المسؤولين عنها رجال مسلحون مجهولو الهوية، وصف الضحايا بعضهم بالعرب.

٤٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس، دخلت البعثة في اتصال مع المدعي العام المعين حديثا، ومع المدير العام الجديد للسجون والإصلاح، وتعهد المسؤولان بتقديم الدعم في تعزيز قدرات الجهات الفاعلة القضائية. وفي محاولة لتعزيز نظام قضاء الأحداث في دارفور، أتم كل من العملية المختلطة واليونيسيف، في ٢٧ نيسان/أبريل، تشييد محكمة للأسرة والطفل في زالنجي، بوسط دارفور، في إطار المشاريع السريعة الأثر. ورصدت البعثة محاكمة اثنين من المتهمين العرب أجراها المدعي الخاص المعني بجرائم دارفور بشأن قتل رجال من قبيلتي المساليت والتاما في حادثين وقعا بغرب دارفور، يومي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤٥ - وأجرت العملية المختلطة دورات تدريبية بشأن كل من حقوق الإنسان، وعمليات السجون، والخفارة المجتمعية، والتحقيقات الجنائية وجمع الأدلة، ومكافحة الشغب، وتحديد المتفجرات من مخلفات الحرب، وضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمهارات الحاسوبية، وذلك لفائدة أنثى واحدة و ٢٦٨ ذكراً من ضباط الشرطة الحكومية. ودعمت البعثة إنشاء تسع منتديات للتنسيق الأمني تبادل فيها كل من شرطة الحكومة والعملية المختلطة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية المعلومات بشأن احتياجات الحماية. ونظمت العملية المختلطة أيضاً ١٤ دورة تدريبية بشأن الخفارة المجتمعية، والمشورة بين الأقران، وحقوق الإنسان، والوعي بشروط السلامة على الطرق، وذلك لما عدده ٤٤١ من الذكور و ١٩٦من الإناث من المتطوعين للخفارة المجتمعية في تجمعات المشردين داخليا، وحلقة عمل واحدة عن المساواة بين الجنسين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، استفاد منها ٣٦ ذكراً و ٤٤ أنثى من المشردين داخلياً. ودربت العملية المختلطة المدعين العامين ومحققي الشرطة على أساليب التحقيق، ودربت ضباط السجون الجدد على حقوق الإنسان وإدارة السجون.

٤٦ - وقامت البعثة بالتوعية بحقوق الطفل وحماية الطفل عبر تنظيم حملات للتوعية وتوفير التدريب لـ ١ ٣٥٣ من المستفيدين المحليين و ٣٨٧ موظفاً و ٩٦٦ موظفة من موظفي السجون. وتمت أيضا توعية المجتمعات المحلية بمخاطر عمل الأطفال والزواج المبكر والذخائر غير المنفجرة. ودعمت العملية المختلطة إنشاء لجان لحماية الطفل في محليات هبيلا والرياض والخيرانت وفور برنقا، بغرب دارفور. وفي ١٦ آذار/مارس، أطلقت البعثة حملة توعية في هبيلا لمناهضة تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود.

٤٧ - وفي ٢٧ آذار/مارس، قامت فرقة العمل القُطْرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة السودان، بتمديد فترة خطة العمل لحماية الأطفال من الانتهاكات في النزاعات المسلحة لستة أشهر، وهو ما سيسمح بإنجاز عمليتي تحديد وفرز الأطفال، وتقديم الشكاوى من المجتمعات المحلية، وإتمام أنشطة التوعية. وفي إطار متابعة الاجتماع الذي عقد مع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وحضر الرئيسان المشاركان لفرقة العمل حلقة عمل نُظمت في عنتيبي، أوغندا، يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، بدعم من السويد وكندا.

٤٨ - ونشرت البعثة أفرقة للتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب والتوعية بأخطارها في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي تم دخولها مؤخراً والواقعة في منطقة جبل مرة ومحيطها. وأعدت الأفرقة تقييماً عاماً لأخطار المتفجرات ونفذت عمليات للتخلص منها في ٩٨ قرية في جميع أنحاء دارفور، مما أدى إلى تحديد ٩١ منطقة خطرة وتدمير ٤١٢ ١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وأتاحت العملية المختلطة أيضاً التوعية بمخاطر الألغام التي استفاد منها ٠٠٢ ٤٣ من الأفراد، كان منهم ٨٢٨ ٢٤ من الكبار و١٧٤ ١٨ من الأطفال. وساعدت البعثة الحكومة على التخلص من ٣٦٣ ٤٧ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة في السريف، شمال دارفور، وفي تامار، وسط دارفور. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، في فوروبرنقا، غرب دارفور، احتفل كل من العملية المختلطة والمركز القومي لمكافحة الألغام وحاكم ولاية غرب دارفور بإزالة جميع المتفجرات المبلغ عنها من مخلفات الحرب في هذه المحلية، مما جعلها المحلية الأولى في دارفور التي تحقق هذا الإنجاز.

٤٩ - وبالتنسيق مع كل من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القُطري، عملت العملية المختلطة على وضع أساليب مبتكرة ومستدامة تيسر إعادة إدماج العائدين وتهيئ الظروف المواتية في أماكنهم الأصلية. فمثلاً، عقب التوقيع في آب/أغسطس ٢٠١٦ على اتفاق السلام بين المجتمعات المحلية في شطاية، بجنوب دارفور، دعمت البعثة إعادة فتح مؤسسات الأمن وسيادة القانون في المحلية، وتمثل ذلك في إنشاء المحكمة المحلية ومكتب المدعي العام ومراكز الشرطة، بالإضافة إلى إقامة مشاريع الكسب لأكثر من ٤٠٠ أسرة عائدة. وفي ٦ أيار/مايو، أطلق مساعد خاص لنائب الممثل الخاص المشترك (لشؤون الحماية) وحاكم جنوب دارفور مشروعاً لتحقيق الاستقرار في كسب الرزق في المجتمع المحلي في شطاية.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نفذت البعثة ٦٨ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر و ٢٦ مشروعاً من مشاريع تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء دارفور، بهدف دعم الهياكل التي تقودها المجتمعات المحلية في مجالي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحكم المحلي. وتفاوتت هذه المشاريع بين ضمان الحصول على المياه والتدريب على إنتاج مواقد مقتصدة في استهلاك الوقود لتقليص الوقت الذي تقضيه المشردات داخليا في استقاء المياه وجمع الحطب.

جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٥١ - وفقا لاستراتيجيتها في مواجهة النزاعات بين القبائل، نفذت العملية المختلطة تدابير لمنع اندلاع القتال والتخفيف من وطأته ومعالجة الأسباب الجذرية لاندلاعه. ففي إطار جهودها الرامية لمنع نشوب النزاعات، تعاونت العملية المختلطة مع المشردين داخليا وزعماء القبائل عن طريق شبكات الإنذار المحلية ودوريات بناء الثقة وبعثات التقييم الميداني من أجل تقييم شواغل الحماية الرئيسية وخاصة ما يتعلق منها بالأنشطة الإجرامية التي تنفذها الميليشيات، بما فيها احتلال الأراضي ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية. وتحسبا للموسم الزراعي المقبل، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت العملية المختلطة منتديات حوار بين البدو والمزارعين في هبيلا بغرب دارفور، ومكجر وأم دُخن بوسط دارفور، وكتُم والواحة بشمال دارفور، حيث ناقشوا أهمية التقيد بالقواعد الناظمة لحركة الترحال والزراعة ودعم الحكومة المحلية وحكومة الولاية في هذا الصدد.

٥٢ - ومن أجل احتواء أثر النزاعات الجارية، أوفدت العملية المختلطة دوريات بناء الثقة إلى برام والنضيف، بجنوب دارفور، وأم دخن، بوسط دارفور. وحثت البعثة الحكومة على كفالة الأمن ودعم

زعماء القبائل والإدارات الأهلية في وقف الأعمال العدائية وإجراء عمليات المصالحة. وفي برام والنضيف، يسرت العملية المختلطة عمل المجالس الاستشارية القبلية، الأمر الذي أسفر عن توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية واتفاق لبدء عملية المصالحة بين الهبانية والسلامات. وتعاونت العملية المختلطة مع حكومة ولاية جنوب دارفور من أجل اتخاذ المزيد من التدابير الطويلة الأجل اللازمة للحفاظ على السلام مثل تعزيز حالة سيادة القانون، ونزع السلاح، وإصلاح التشريعات المتعلقة بإدارة الأراضي.

٥٣ - وفي شرق دارفور، وبينما واصلت العملية المختلطة حث سلطات الولاية على المضي قدما في عملية السلام بين معاليا والرزيقات الجنوبية، دعمت تنفيذ الآليات التي نجحت، خلال العام الماضي، في منع زيادة تصعيد النزاع بين الجانبين. وقد حضت البعثة، على وجه التحديد، السلطات وقادة القبيلتين على الحفاظ على المنطقة الأمنية العازلة بين القبيلتين، بوصفها آلية أمنية وآلية إنذار مبكر على حد سواء، وكفالة تقديم لصوص الماشية إلى العدالة، وحثت القبيلتين على مواصلة الحوار فيما يتعلق بحل هذه الجرائم والتعويض عنها.

٥٤ - وفي إطار دعمها لجهود المصالحة، قامت البعثة المختلطة في ١٥ أيار/مايو، بالتعاون مع كل من حاكم ولاية غرب دارفور، سلطان قبيلة المساليت، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتيسير عقد مؤتمر بشأن التعايش السلمي، كان الغرض منه مناقشة حالة العلاقات المجتمعية بين المساليت ومختلف القبائل العربية التي أدت إلى القتال في أم تجوك ومولي وأزيرني في عام ٢٠١٦. ودعت القبائل المشاركة الحكومةَ إلى إجراء الإصلاح التشريعي الضروري لتعزيز دور الإدارات الأهلية، وشددت على الحاجة إلى تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وربط العلاقات الاجتماعية بين القبائل. وفي ٢٤ أيار/مايو، عقدت البعثة ولجنة كبكابية لمنع وإدارة النزاعات بقيادة زعماء القبيلتين، اجتماع مصالحة بين الرزيقات الشمالية وفور في كبكابية بشمال دارفور لمناقشة الحالة في سورتوني. وكخطوة أولى محتملة نحو إيجاد حل للنزاع بينهما، اتفق الجانبان على إنشاء لجنة لتحديد الدية اللازمة عن واقعة قتل ستة من النازحين من أبناء فور في مايو/أيار ٢٠١٦.

سابعا - نقل المهام المنوطة بالعملية إلى فريق الأمم المتحدة القُطري واستراتيجية الخروج

ألف - نقل المهام المنوطة بالعملية والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري

٥٥ - تعكف العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القُطري على وضع اللمسات الأخيرة على الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ووفقا لولاية البعثة، ستُعطى الأولوية في الإطار الاستراتيجي للحلول الدائمة وسيادة القانون واستعادة سلطة الدولة وبناء السلام من أجل تحقيق الأمن البشري. وسيشمل الإطار أيضا تخطيط فريق الأمم المتحدة القُطري استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة الاستجابة الإنسانية.

٥٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وافقت حكومة كندا على تخصيص تمويل قدره ٣٩١ ٩٦١ دولارا لقيام العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بتنفيذ مشاريع في إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون وحقوق الإنسان في دارفور. ونظرا للضائقة الحالية في موارد وقدرات فريق الأمم المتحدة القُطري، قامت العملية المختلطة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

باستكشاف المزيد من مجالات العمل التي يمكن نقلها والفرص لتعبئة الموارد في مجال المساواة بين الجنسين. وقدمت الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية التابعة للبعثة الدعم التقني إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية في السودان في وضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

باء – استراتيجية الخروج

٥٧ – عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦) وبياني مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادرين في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، أجرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي محادثات مع حكومة السودان بشأن تنفيذ النقاط المرجعية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بوصفها أساسا لاستراتيجية الخروج. وخلال الاجتماع الأخير للفريق العامل المشترك الذي عُقد في الخرطوم في ٢٠ نيسان/أبريل، قدم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إحاطة إلى حكومة السودان بشأن النتائج الأولية للاستعراض الاستراتيجي المشترك للعملية المختلطة الذي أجري في الفترة من ٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي ٢٢ مايو ٢٠١٧، عُقد اجتماع للآلية الثلاثية الأطراف على المستوى الاستراتيجي في الخرطوم، أُقِر خلاله تقرير اجتماع الفريق العامل المشترك الذي انعقد في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأحاطت الآلية الثلاثية الأطراف علما أيضا بالتوصيات التي وردت في تقرير الاستعراض الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2017/437). وشجعت الحكومة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كذلك اجتماع الآلية الثلاثية على المستوى التقني لاستئناف اجتماعاتها الشهرية بشأن القضايا التشغيلية، في حين كررت الحكومة تأكيد التزامها بالعمل البناء مع العملية المختلطة في هذا الصدد، بما في ذلك الإفراج المبكر عن الشحنات وإصدار التأشيرات والسماح بالمرور دون إبطاء.

ثامنا – الجوانب المالية

٥٨ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٤/٧٠، مبلغ ١ ٠٣٩,٦ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ما قدره ٨١,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١ ٦١٣,٥ مليون دولار. وجرى سداد تكاليف القوات والشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في حين جرى سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – ملاحظات

٥٩ – لقد تطورت الحالة في دارفور. فللمرة الأولى خلال ١٤ عاما من النزاع، لم يشهد موسم الجفاف السنوي سوى مواجهة عسكرية رئيسية واحدة بين الحكومة وقوات الحركات المسلحة. وبُذلت جهود جديرة بالملاحظة، ولا سيما من جانب حكومات الولايات والحكومات المحلية في دارفور، بالتعاون مع

الإدارة الأهلية وزعماء القبائل، وبدعم من العملية المختلطة، من أجل منع النزاعات القبلية والتخفيف من حدتها.

٦٠ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال يتعين معالجة العديد من المظالم الحاسمة التي كانت السبب في اندلاع النزاع وما تبعه من عواقب. فلا يزال المدنيون في دارفور عرضة للهجمات والمضايقات وانتهاكات حقوق الإنسان والإساءات والعنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه الميليشيات المسلحة والقوات الحكومية والحركات المسلحة، علاوة على العنف القبلي الناجم أساسا عن النزاعات التي لم تُحل بعد على الأراضي وموارد أخرى. ولا يزال غياب شروط مثل الأمن والخدمات الأساسية وحل المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي عقبة أمام العودة الطوعية والكريمة للنازحين داخليا.

٦١ - وهناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم ملموس في اتجاه إبرام اتفاق رسمي لوقف الأعمال العدائية. وإنني وإذ أحيط علما بالمناقشات الإيجابية التي أجرتها مؤخرا الحركات المسلحة مع السيد جيريميا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، في باريس، ومع حكومة السودان في برلين، أحث الحكومة والحركات المسلحة على الكف عن القتال وتجديد الالتزام بوقف إطلاق النار من جانب واحد، وإبداء النية الحسنة والرؤية السياسية والمرونة اللازمة، وتحريك عملية التفاوض وفقا لاتفاق خارطة الطريق لعام ٢٠١٦، وضمن إطار وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. كما أكرر دعوتي إلى قيادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بالإحجام عن أي أعمال من شأنها أن تزعزع استقرار الحالة في دارفور والانضمام إلى عملية السلام دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وأحث الحكومة ومن كانوا سابقا فصائل في جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ثم وقعوا على اتفاقات للسلام، على الالتزام بأحكام تلك الاتفاقات والعمل على تنفيذها، بغية جني مكاسب السلام التي يتطلع إليها شعب دارفور.

٦٢ - وتبقى عملية الحوار الوطني منبرا فريدا يستطيع من خلاله السودان معالجة تحدياته السياسية الداخلية. وإنني أحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها العملية، إلى جانب إنشاء حكومة الوحدة الوطنية. وأدعو الحكومة والمعارضة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الحلول التوفيقية اللازمة لكفالة أن تكون هذه العملية الهامة شاملة تماما وتعكس آراء ورغبات جميع المواطنين السودانيين.

٦٣ - وتحتل وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور مكانا محوريا في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق حلول طويلة الأمد ومستدامة للنزاع في دارفور. ومن الضروري بالتالي المضي قدما في تنفيذ أحكامها، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاع وعواقبه فيما يخص قضايا مثل الأرض ونزع سلاح الميليشيات والمصالحة والمساءلة وعودة المشردين داخليا. وتعرب العملية المختلطة عن استعدادها لدعم حكومة السودان في اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الأداء الفعال لما تبقى من المؤسسات المنشأة بموجب وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وأدعو كذلك حكومة السودان إلى التعجيل بجهودها الرامية لضمان الوجود الفعال لمؤسسات إنفاذ القانون والقضاء في جميع أنحاء دارفور، وإلى الوفاء بمسؤوليتها عن نزع سلاح جميع الميليشيات.

٦٤ - ويمثل الانخفاض الكبير في معدل التحاق الناس لأول مرة بجموع النازحين في عام ٢٠١٧ تطورا إيجابيا. غير أن ما مجموعه ٢,٧ مليون شخص ما زالوا مشردين في دارفور إلى جانب ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ

آخرين في تشاد. وتلتزم العملية المختلطة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القُطري، بالعمل مع حكومات ولايات دارفور على وضع خطط شاملة لتحقيق الاستقرار في المناطق المحلية الأكثر أهمية بالنسبة لإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين، ودعم الحكومة في تهيئة ظروف مواتية للحد من الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المدنيين. وفي هذا السياق، أود أن أضم صوتي إلى الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٧٣، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، إلى المجتمع الدولي لكي يواصل تقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه، بغية التخفيف من حدة الحالة المأساوية التي تواجه السكان الضعفاء والمتضررين في دارفور.

٦٥ - وأرحب بالمباحثات الإيجابية التي تمت في الأشهر الثلاثة الماضية بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن استراتيجية خروج العملية المختلطة. وسنواصل، بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي، العمل عن كثب مع حكومة السودان على تنفيذ هذه العملية استنادا إلى ولاية البعثة ونقاطها المرجعية كما حددها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٦٦ - وفي إطار الحفاظ على هذه الروح من التعاون، أدعو حكومة السودان إلى العمل مع البعثة على التقيد التام بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، وإزالة جميع القيود التشغيلية التي لا تزال تعوق التنفيذ الفعال للولاية المنوطة بالبعثة، بما في ذلك من خلال السماح بالمرور للوصول إلى مناطق النزاع، ومنح التأشيرات لجميع الموظفين المدنيين الفنيين، ولا سيما موظفو حقوق الإنسان، وإنجاز التخليص الجمركي للمعدات العسكرية ومعدات الشرطة في بورتسودان.

٦٧ - لقد أسهمت العملية المختلطة، منذ نشرها في عام ٢٠٠٧، إلى حد كبير في استقرار الحالة الأمنية في دارفور وحماية المدنيين. بيد أنه ينبغي للبعثة أن تتكيف مع الاحتياجات الحالية على أرض الواقع في سياق الظروف السريعة التغير في دارفور. ولذلك فإنني أكرر التأكيد على التوصيات المتعلقة بإعادة تشكيل العملية المختلطة كما وردت في تقريري المشترك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/437)، بما في ذلك ما يتعلق بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لاثني عشر شهرا إضافية.

٦٨ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لكل من السيد مامابولو، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور وكبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، وقيادة البعثة، وجميع أفراد العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القُطري، والشركاء في العمل الإنساني الذين يواصلون العمل بلا كلل من أجل إحلال السلام المستدام في دارفور في ظروف كثيرا ما تكون بالغة الصعوبة. وأود أيضا أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيسين السابقين لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر، لالتزامهما الثابت بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في السودان.

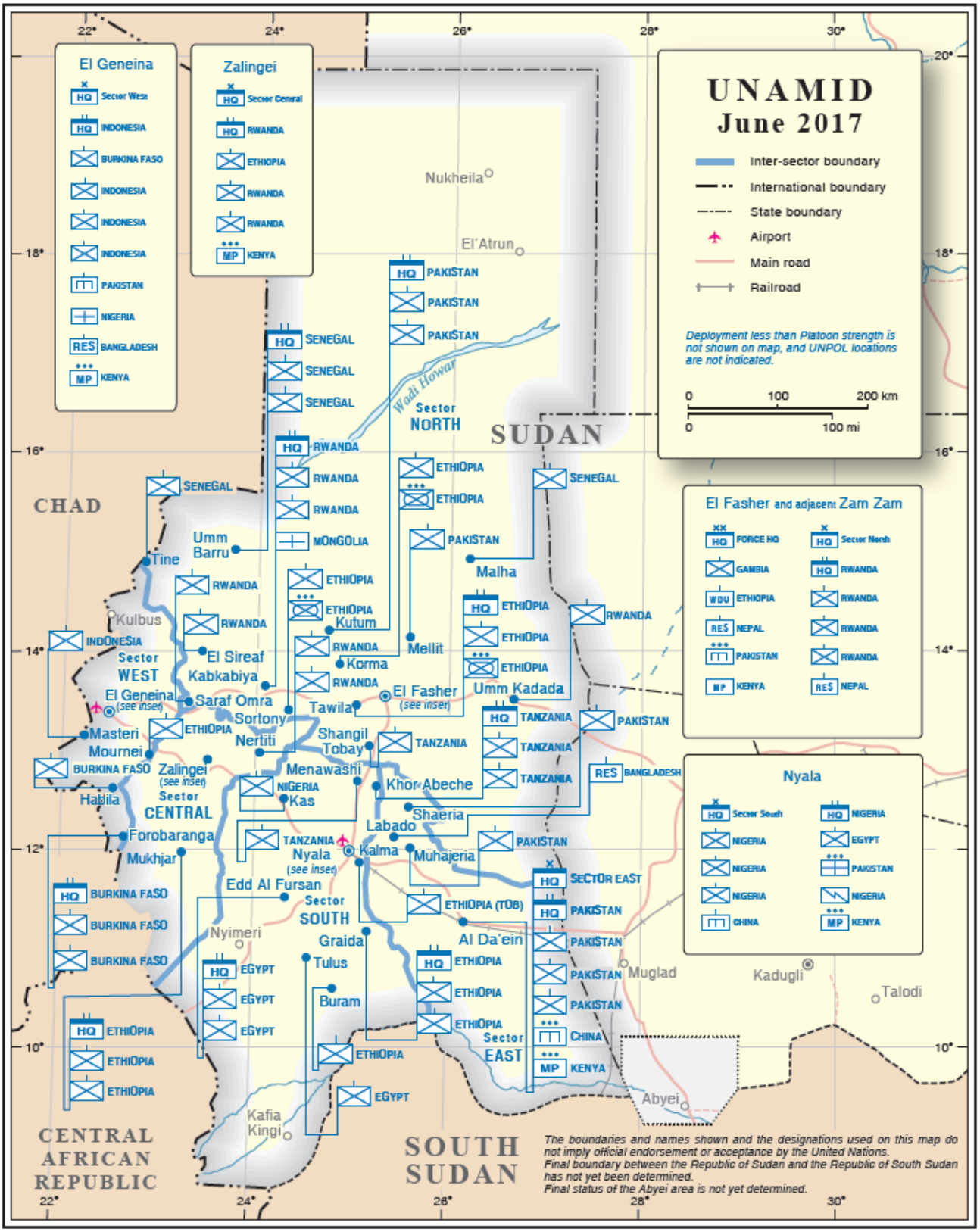

Map No. 4327 Rev. 28 UNITED NATIONS
June 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)